الجمهورية التونسية
وزارة العدل
الوزيرة

الواردات عدد
03 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من وزيرة العدل

2220-1-03-2025

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: أسئلة كتابية موجهة من النائب إبراهيم حسين حول استكمال المسح الإجباري بمعتمدية الصخيرة والغريبة المحرس.

المرجع: - مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-2030-0005013 بتاريخ 29 أفريل 2025.

- مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-2030-0005084 بتاريخ 29 أفريل 2025

المصاحيب: جواب على المطلب المضمن بالعريضتين الواردتين من النائب بمجلس نواب الشعب عن ولاية صفاقس دائرة الصخيرة والغربية المحرس.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة عريضتين توجه بهما النائب السيد إبراهيم حسن، **أتشرف** بموافاتكم بعناصر الإجابة على المطلب المضمن بالعريضة المذكورة.

02 جوان 2025

وزيرة العدل

وزيرة العدل
ليلى جفال

أسئلة السيد النائب إبراهيم حسن:

-متى سيتم استكمال المسح الإجباري للأراضي غير المسجلة والتي هي على ملك الخواص بمعتمدية الصخيرة والغربية المحرس

-كيف يمكن تسوية وضعية أراضي المواطنين الذين تم تسجيلها خطأ من المحكمة العقارية بصفاقس موضوع الرسم العقاري 25888 والرسم العقاري 35433 من أراضي حبس سيدي مهذب والحال انه توجد بها منازل مستغلة من طرفهم قبل صدور حكم التسجيل

-هل في برنامج وزارة العدل إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصخيرة.

-ما هي الوضعية للأراضي المصنفة اشتراكية بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها بالقانون الخاص بالأراضي الاشتراكية لسنة 2016.

أولا: في خصوص المسح الإجباري للأراضي غير المرسمة عقاريا:

تمر مراحل المسح العقاري الإجباري بعدة مراحل أهمها إعداد الخرائط الأساسية عبر تحديد المناطق المستهدفة وإعداد الخرائط الطبوغرافية اللازمة لتسهيل عملية المسح ، ثم جمع البيانات الميدانية عبر تجميع المعلومات حول العقارات غير المسجلة بما في ذلك تحديد المالكين والوضعية القانونية للأراضي.

والمسح الإجباري في معتمديتي الصخيرة والغربية من ولاية صفاقس يتم وفق مراحل محددة تهدف إلى إحصاء وتسجيل العقارات غير المرسمة لضمان وضوح الملكية العقارية وتحقيق الأمن القانوني في المعاملات العقارية وتواجه هذه العملية صعوبات تقنية في طريقها إلى الحل.

ثانيا: في خصوص تسوية وضعية أراضي المواطنين الذين تم تسجيل أراضيهم خطأ من المحكمة العقارية بصفاقس موضوع الرسم العقاري 25888 والرسم العقاري 35433 من أراضي حبس سيدي مهذب

تخضع تسوية وضعية الأراضي الخاصة التي سجلت خطأ من قبل المحكمة العقارية لمقتضيات الإجراءات القانونية المعتمدة، وذلك أمام الجهات المختصة بالنظر وفق آليات الطعن والتقاضي التي تضمن تصحيح تلك الأخطاء وإعادة الأمور إلى نصابها القانوني بما يكفل حماية حقوق المالكين الحقيقيين وصون مصالحهم وفقا للتشريعات النافذة.

ثالثا: في خصوص إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصغيرة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بمدى اعتزام وزارة العدل إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصخيرة فإنه يتجه إلى الإشارة إلى أن تحديد مدى حاجة معتمدية ما إلى إحداث محكمة ناحية بها من عدمه يقتضي إجراء دراسة للموضوع من عدة جوانب لبيان الجدوى من ذلك الإحداث كدراسة عدد السكان بالمنطقة وطبيعة النزاعات المثارة بها وعددها .

مع الإشارة إلى إبلاء وزارة العدل العناية اللزمة بحسن سير العدالة في ولاية صفاقس ذلك أنه تم برمجة عدة مشاريع بهذه الولاية ، منها بناء مقر محكمة الناحية ببئر علي بن خليفة وإنشاء مقر جديد لمحكمة الناحية بعقارب بالإضافة إلى إعادة تهيئة مقري محكمة الناحية بالمحرس واقية الزيت، وذلك في إطار دعم البنية القضائية وتعزيز خدمات العدالة من المواطن.

رابعا: ما هي الوضعية للأراضي المصنفة اشتراكية بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها بالقانون الخاص بالأراضي الاشتراكية لسنة

بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها في القانون عدد 69 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية في تونس تبقى الوضعية القانونية لهذه ا\الأراضي خاضعة لأحكام القانون الأساسي الذي ينظمها، مع إمكانية مراجعة التشريعات أو اتخاذ إجراءات لتثمين هذا الرصيد العقاري وتحقيق التنمية الشاملة .

مع الإشارة إلى أن هذا السؤال كان من الأنسب توجيهه لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بالموضوع.